قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٣ لسنة ٢٠٠٩

بشأن الموافقة على اتفاق التسهيل الائتمانى بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ خمسة وعشرين مليون يورو للمساهمة فى تمويل مشروع رى غرب الدلتا الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التسهيل الائتمانى بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ خمسة وعشرين مليون يورو للمساهمة فى تمويل مشروع رى غرب الدلتا الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٣٠ مايو سنة ٢٠٠٩ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ (الموافق ١٥ يونية سنة ٢٠٠٩ م) .

اتفاق تسهيل ائتمانى

رقم : CEG 3002 01 Y

بين :

- حكومة جمهورية مصر العربية

وتمثلها السيدة / فايزة أبو النجا

بصفتها وزيرة التعاون الدولى

بموجب : الصلاحيات المخولة لها لهذا الغرض والتفويض الصادر لها من السيد وزير الخارجية برقم ٨٩ لعام ٢٠٠٨

(المشار إليها فيما بعد بـ « المقترض »)

عن الطرف الأول

و

- الوكالة الفرنسية للتنمية

مؤسسة عامة ومقرها الرئيسى فى PARIS XII. 5, rue Roland Barthes ومقيدة بسجل شركات باريس Companies Register of Paris تحت رقم B 775665599 ويمثلها السيد/ ميشيل جاكييه Mr. Michel Jacquier نائب مدير عام الوكالة .

بصفته سالفة الذكر وبموجب الصلاحيات المخولة له لهذا الغرض وقرار مجلس إدارة الوكالة الفرنسية للتنمية رقم C 20070156 بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٧

(المشار إليها فيما بعد بـ « المقرض » أو « الوكالة الفرنسية للتنمية ») .

عن الطرف الثانى

(« جمهورية مصر العربية » و « الوكالة الفرنسية للتنمية » المشار إليهما فيما بعد بـ « الطرفين ») .

قد اتفقا هنا على ما يلى :

محتويات الاتفاق

صفحة

تمهيد ٦

القسم الأول - شروط التسهيل الائتمانى : ٨

مادة ١ - الغرض من الاتفاق ٨

مادة ٢ - الفائدة ٨

مادة ٣ - السداد ٨

القسم الثانى - طرق استخدام التسهيل الائتمانى : ٩

مادة ٤ - استخدام الأموال ٩

مادة ٥ - شروط سابقة على صرف الأموال ٩

مادة ٦ - تقديم طلبات السحب وأساليب سحب الأموال ٩

مادة ٧ - الموعد النهائى لسحب الأموال ٩

القسم الثالث - تعهدات وأحكام متنوعة : ١٠

مادة ٨ - الترخيص بالتحويل ١٠

مادة ٩ - إقرارات وضمانات المقترض ١٠

مادة ١٠ - الاتفاق التنفيذى ١٠

مادة ١١ - إعلان ١١

مادة ١٢ - تحديد المحل المختار ١١

مادة ١٣ - اللغة ١١

مادة ١٤ - رسوم التمغة والتسجيل ١١

مادة ١٥ - التحكيم والقانون المطبق ١١

مادة ١٦ - الدخول حيز النفاذ والإنهاء ١٢

الملحق الأول : وصف المشروع ١٤

الملحق الثانى : تكلفة المشروع وخطة التمويل ١٨

الاتفاق

تمهيد

حيث إن :

١ - وزارة الموارد المائية والرى بجمهورية مصر العربية مسئولة عن إعداد وتنفيذ مشروع يضمن توزيع المياه السطحية فى المنطقة الغربية من دلتا النيل ؛ باعتبار أن هذه المنطقة جزءاً من البرنامج المسمى « برنامج التوسع الأفقى » وقد ساعد البنك الدولى وزارة الموارد المائية والرى على تحديد هيكل شراكة بين القطاعين العام والخاص للمشروع بغرض إحالة جزء من المسئوليات المتصلة بتنفيذ المشروع إلى مشغل خاص . ويتكون المشروع من إقامة نظام رى مياه سطحى فى غرب الدلتا من خلال عقد « تصميم وبناء وتشغيل » (DBO) يتم إبرامه مع المشغل الخاص .

٢ - يعتزم كل من البنك الدولى (البنك الدولى للإنشاء والتعمير) والوكالة الفرنسية للتنمية تمويل جزء من مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية فى خطة تمويل المشروع ، حيث يساهم البنك الدولى بمبلغ ١٤٥ مليون دولار أمريكى وتساهم الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ ٢٥ مليون يورو . بينما يقوم المشغل الخاص ومستخدمو المياه بتمويل الجزء المتبقى من خطة تمويل المشروع . بالإضافة لذلك ؛ سيستفيد المشروع من برنامج مساعدة فنية يمول بمنحة قدرها ٦٤١٠٠٠٠ دولار أمريكى مقدمة من حكومة هولندا ، كما سيستفيد المزارعون من برنامج مساعدة فنية يمول بمنحة قدرها ١,٥٠٠,٠٠٠ يورو مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية .

٣ - وافقت الوكالة الفرنسية للتنمية على إتاحة تسهيل ائتمانى بقيمة ٢٥ مليون يورو (خمسة وعشرون مليون يورو) لجمهورية مصر العربية بموجب الشروط المنصوص عليها أدناه وذلك للمساهمة فى خطة تمويل المشروع على النحو الموضح بالملحق (١) .

٤ - وفقًا لنص المادة العاشرة أدناه ، يوافق الطرفان على أن تبرم الوكالة الفرنسية للتنمية اتفاق قرض منفصل (والمشار إليه فيما بعد فى هذا الاتفاق بـ «الاتفاق التنفيذى») مع (١) البنك المركزى المصرى ، بصفته وكيلاً عن حكومة

جمهورية مصر العربية ، (٢) وزارة الموارد المائية والرى بصفتها الوزارة المنفذة للمشروع ؛ يحدد ذلك الاتفاق المنفصل الشروط والأحكام بالتفصيل التى على أساسها ستقوم الوكالة الفرنسية للتنمية بإتاحة التسهيل الائتمانى لجمهورية مصر العربية .

ومن أجل ذلك فقد تم الاتفاق على ما يلى :

يعتزم الطرفان تحديد التزاماتهما وفقًا للبنود المنصوص عليها فيما يلى وكذلك بموجب الملاحق المرفقة بهذا الاتفاق والتى تمثل جزءاً مكملاً لاتفاق التسهيل الائتمانى هذا (المشار إليه فيما يلى بـ « الاتفاق الحالى ») .

ولأغراض هذا الاتفاق ، يكون للمصطلحات التالية - حينما تظهر فى هذا الاتفاق بحروف كبيرة - المعنى قرين كل منها ، والمبين أدناه :

- « الملحق / الملاحق » : يعنى الملحقين المرفقين بالاتفاق الحالى واللذين يوضحان - على وجه الخصوص - وصف وتكلفة وخطة تمويل المشروع .
- «الجهة المشاركة فى التمويل" : يعنى جهة التمويل الأخرى للمشروع ، أى البنك الدولى للإنشاء والتعمير (IBRD) .
- «التسهيل الائتمانى» : يعنى التمويل الذى تتيحه الوكالة الفرنسية للتنمية للمقترض بموجب الاتفاق الحالى .
- «يورو» : يعنى العملة الأوروبية الموحدة بصفتها العملة القانونية المستخدمة فى عدد من الدول الأعضاء بالاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى بما فى ذلك فرنسا .
- «يوريبور EURIBOR» : يعنى السعر المتداول بين المصارف والمطبق على اليورو لمدة شهر واحد أو ثلاثة أو ستة أشهر على النحو الذى يحدده اتحاد المصارف الأوروبى EBF من الساعة ١١,٠٠ صباحًا بتوقيت بروكسل .
- «الاتفاق التنفيذى» : يعنى اتفاق القرض المنفصل المزمع إبرامه بين المقرض وجمهورية مصر العربية ويمثلها (١) البنك المركزى المصرى، بصفته وكيلاً عن حكومة جمهورية مصر العربية ، و (٢) وزارة الموارد المائية والرى بصفتها الوزارة المنفذة للمشروع ، والذى يوضح تفاصيل الشروط والأحكام التى بموجبها ستقدم الوكالة الفرنسية للتنمية التسهيل الائتمانى لجمهورية مصر العربية .

● الوزارة المنفذة : يعنى وزارة الموارد المائية والرى .

● «تواريخ السداد» : يعنى تواريخ الاستحقاق المحددة فى المادة (٢) - «الفائدة» .

● «المشروع» : يعنى مشروع حفظ مياه غرب الدلتا وإعادة تأهيل الرى بها ؛ وصف وتكلفة المشروع موضحان فيما بعد بالملحقين الأول والثانى .

● «وحدة إدارة المشروع» : يعنى وحدة إدارة المشروع وهى جزء بوزارة الموارد المائية والرى ، الموكل إليها إدارة المشروع .

القسم الأول - شروط التسهيل الائتمانى

مادة ١ - الغرض من الاتفاق:

يتيح المقرض للمقترض - الذى يقبل ذلك - تسهيلاً ائتمانيًا يبلغ قيمته بحد أقصى:

٢٥,٠٠٠,٠٠٠ (خمسة وعشرون مليون يورو)

ومن المتفق عليه أن تكون كافة المبالغ الواردة بالاتفاق الحالى باليورو ؛ ما لم تتم الإشارة بشكل محدد إلى عملة أخرى .

مادة ٢ - الفائدة :

خلال فترة سحب الأموال ، يتم تحميل كافة المبالغ الواجبة السداد بموجب التسهيل الائتمانى فائدةً اسميةً قدرها :

٦ أشهر يوريبور + ١٪ (واحد فى المائة) سنويًا .

تستحق كافة الفوائد وتسدد فى تواريخ السداد وذلك فى ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل عام ، وتشكل نصف السنة التى تم تحديدها على هذا النحو فترة فائدة .

مادة ٣ - السداد :

يسدد المقترض للمقرض المبلغ الأصلى للأموال التى أتيحت للمقترض على ٢٦ (ستة وعشرون) قسطًا نصف سنوى متساويًا ؛ يستحق ويسدد فى تواريخ السداد ، بعد فترة سماح قدرها سبع (٧) سنوات .

القسم الثانى - طرق استخدام التسهيل الائتمانى

مادة ٤ - استخدام الأموال :

يقتصر استخدام الأموال على تمويل النفقات المرتبطة بالمشروع (وفقًا للتقسيم الوارد بالملحق الثانى) ؛ خالصة الضرائب والعوائد والرسوم أيًا كان نوعها .

مادة ٥ - شروط سابقة على صرف الأموال :

يخضع سحب الأموال لاستيفاء الشروط العامة المنصوص عليها فى الاتفاق التنفيذى ؛ وبصفة خاصة لاستيفاء الشروط التالية :

- توقيع الاتفاق الحالى ودخوله حيز النفاذ طبقًا للأحكام القانونية والإدارية السارية فى جمهورية مصر العربية ؛
- توقيع الاتفاق التنفيذى ودخوله حيز النفاذ ؛
- تقديم الرأى القانونى الصادر من مجلس الدولة المصرى للمقرض وقبول المقرض له ،
- إنشاء وحدة إدارة المشروع التى يكون تنظيمها والعاملون بها وشروط مرجعيتها مرضيًا للمقرض ؛
- توقيع اتفاق التمويل بين المقترض والجهة المشاركة فى التمويل .

مادة ٦ - تقديم طلبات السحب وأساليب سحب الأموال :

يقدم المقترض - وتمثله وزارة الموارد المائية والرى بصفتها «الوزارة المنفذة» طلبات سحب الأموال إلى مدير الوكالة الفرنسية للتنمية بالقاهرة .

يقوم المقترض - قبل تقديم أى طلب - بإبلاغ المقرض باسم ووظيفة الشخص / الأشخاص ، المفوض/ المفوضين بالتوقيع نيابة عنه والتصديق على طلبات سحب الأموال وكذلك بنموذج توقيعه / توقيعاتهم .

مادة ٧ - الموعد النهائى لسحب الأموال:

الموعد النهائى لسحب الأموال هو ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ، بشرط وصول طلب السحب الأخير للمقرض قبل الموعد النهائى لسحب الأموال بـ ١٥ يومًا .

القسم الثالث - تعهدات وأحكام متنوعة

مادة ٨ - الترخيص بالتحويل :

١ - يؤكد المقترض - بالقدر المطلوب - بأن كافة المبالغ المستحقة الدفع للمقرض بموجب الاتفاق الحالى قابلة وستكون قابلة للتحويل الحر .

ويظل هذا الترخيص نافذاً حتى يتم السداد الكامل لكافة المبالغ المستحقة الدفع للمقرض دون ضرورة لاستصدار ما يعزز ذلك الترخيص إذا ما قرر المقرض تأجيل تواريخ سداد المبالغ المقرضة .

٢ - يتعهد المقترض باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتوفير المبالغ باليورو اللازمة لتنفيذ الترخيص الحالى بالتحويل فى الأوقات المحددة .

مادة ٩ - إقرارات وضمانات المقترض:

يقر المقترض ويضمن :

- أنه مفوضٌ على نحو سليم لاقتراض أموال بموجب الشروط والأحكام الواردة فى الاتفاق الحالى .
- أن كافة التراخيص المطلوبة من الجهات المعنية للمقترض واللازمة لتمكينه من تنفيذ المشروع قد تم الحصول عليها أو تسليمها .
- أنه قد قام أو سيقوم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة حسبما تتطلب قوانين جمهورية مصر العربية حتى يصبح الاتفاق الحالى قانونيًا وساريًا وملزمًا ونافذاً طبقًا لشروطه .
- أن توقيع وتنفيذ الاتفاق الحالى لا يشكل انتهاكًا أو مخالفة لأى عقد يكون المقترض طرفًا فيه أو لأى قانون أو لائحة بما فى ذلك تلك المتعلقة بالشئون المصرفية والرقابة على الصرف الأجنبى .

مادة ١٠ - الاتفاق التنفيذى :

يتم النص على تفاصيل الشروط والأحكام التى تتيح بموجبها الوكالة الفرنسية للتنمية التسهيل الائتمانى لجمهورية مصر العربية (على الأخص وليس على سبيل الحصر ،

حساب الفائدة المطبقة على التسهيل الائتمانى ، شروط السحب والسداد ، المتطلبات المتعلقة بإجراءات الشراء ، تنفيذ المشروع ، إجراءات وضع التقارير ، حالات التقصير) فى الاتفاق التنفيذى والاتفاق الحالي اللذين يعتبران ملزمين للطرفين .

مادة ١١ - إعلان :

يشترك السيد آلان جوياندا وزير الدولة للتعاون والفرانكوفينية فى التوقيع على الاتفاق بغرض الإقرار بأن هذا المشروع يتفق مع سياسة التعاون بين فرنسا وجمهورية مصر العربية .

مادة ١٢ - تحديد المحل المختار :

فيما يتعلق بمواد وشروط وأحكام الاتفاق الحالى ، اختار الطرفان محلاً مختاراً لكل منهما على العناوين الآتية :

الوكالة الفرنسية للتنمية فى باريس .

حكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة التعاون الدولى فى القاهرة .

حيث تعد كافة الإجراءات المعلنة إليهما على هذه العناوين صحيحة .

مادة ١٣ - اللغة :

تم تحرير أصول الاتفاق الحالى والتوقيع عليها باللغة الإنجليزية واللغة العربية .

ومع ذلك ؛ يسود النص الإنجليزى بشكل حصرى فى حالة وجود خلاف حول تفسير نصوص الاتفاق الحالى أو فى حالة التقاضى بين الطرفين .

مادة ١٤ - رسوم التمغة والتسجيل :

يتحمل المقترض رسوم التمغة والتسجيل المتعلقة بالاتفاق الحالى وذلك إذا ما طالب أحد الطرفين أو كلاهما بتلك الإجراءات الرسمية .

مادة ١٥ - التحكيم والقانون المطبق :

يتم تسوية كافة المنازعات التى تنشأ عن الاتفاق الحالى بشكل نهائى وفقًا لقواعد التصالح والتحكيم لغرفة التجارة الدولية السارية فى تاريخ بدء إجراءات التحكيم ؛ وذلك عن طريق محكم واحد أو أكثر يتم تعيينه وفقًا للقواعد المذكورة .

على الطرف الراغب فى اللجوء للتحكيم أن يخطر الطرف الآخر بذلك بخطاب مسجل . ويتفق الطرفان على اختيار مكان التحكيم وجنسية المحكم الوحيد أو رئيس محكمة التحكيم . فى حالة عدم توصل الطرفين إلى اتفاق خلال شهر واحد من تاريخ إرسال الخطاب المسجل المشار إليه بعاليه، تعقد إجراءات التحكيم فى لوزان (سويسرا) ويكون المحكم الوحيد أو رئيس محكمة التحكيم سويسرى الجنسية .

يطبق القانون الفرنسى على كافة الإجراءات المتعلقة بمادة التحكيم هذه وتتم إجراءات التحكيم باللغة الفرنسية .

تظل مادة التحكيم الحالية سارية فى حالة بطلان أو انتهاء أو إلغاء أو انتهاء الاتفاق الحالى .

ولا يتسبب بدء أحد الطرفين فى اتخاذ إجراءات التحكيم ضد الطرف الآخر فى حد ذاته فى تعليق التزاماته التعاقدية التى يوجبها الاتفاق الحالى .

تتعهد كل من حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية بتنفيذ أحكام التحكيم .

يحكم القانون الفرنسى الاتفاق الحالى .

البند ١٦ - دخول الاتفاق حيز النفاذ - إنهاء الاتفاق :

يدخل الاتفاق الحالى حيز النفاذ فى التاريخ الذى يقوم فيه المقترض بإخطار المقرض أنه قد تم استيفاء المتطلبات القانونية لدخول الاتفاق حيز النفاذ. ويكون هذا التاريخ هو يوم استلام ذلك الإخطار .

فى حالة عدم استيفاء الشروط السابقة على سحب الأموال طبقًا للاتفاق الحالى خلال مدة ستة وثلاثين شهراً من تاريخ صدور قرار منح التسهيل الائتمانى الذى يظهر فى الصفحة الأولى من الاتفاق الحالى، يحق للمقرض إنهاء الاتفاق الحالى دون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات خاصة .

حرر هذا الاتفاق من ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية واللغة الإنجليزية .

نسختان منهما للوكالة الفرنسية للتنمية

فى القاهرة بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨

- المقترض وتمثله :

السيدة فايزة أبو النجا

وزيرة التعاون الدولى

- المقرض وتمثله :

السيد ميشيل جاكيه

نائب مدير عام الوكالة الفرنسية للتنمية

فى حضور :

- السيد الان جويوندا

وزير الدولة للتعاون والفرانكفونية .

الملحق الاول - وصف المشروع

١ - الهدف التنموى للمشروع والمؤشرات الرئيسية :

الهدف التنموى للمشروع : تحسين مستوى المعيشة وزيادة دخل السكان فى إقليم غرب الدلتا وذلك من خلال : (١) الحد من التدهور البيئى الناجم عن سوء استخدام موارد المياه الجوفية ؛ و (٢) وضع إطار عمل لضمان الاستدامة المالية للبنية التحتية للرى فى استخدام الموارد المائية .

المؤشرات الرئيسية : من أجل تحقيق الهدف التنموى المشار إليه بعاليه ؛ يتضمن تصميم المشروع ثلاثة معايير للأداء المتوسط : (١) نظام لتوريد المياه السطحية يتمتع باستدامة التشغيل والاستدامة المالية ويغطى مساحة تتراوح ما بين ٢٥٢٠٠-٣٧٨٠٠ هكتار (ما يعادل ٦٠٠٠٠ - ٩٠٠٠٠ فدان) وذلك كجزء من منطقة امتياز تغطى مساحة تصل إلى ٧٩٨٠٠ هكتار (أى ما يعادل ١٩٠٠٠٠ فدان) ؛ (٢) شاركت المجتمعات الزراعية بالمنطقة فى تحديد خيارات تصميم النظام اعتماداً على استعدادهم وقدرتهم على سداد تكلفة الخدمة ؛ (٣) الترتيبات المؤسسية لضمان التنفيذ الناجع للمشروع والتى ستنظم العلاقات ما بين حكومة جمهورية مصر العربية والمشغل الخاص وكذلك فيما بين المشغل الخاص والمزارعين ؛ بالإضافة إلى العلاقات بين المزارعين فى المنطقة . كما سيتم وضع ترتيبات مؤسسية (أى إجراءات إدارة العقد والترتيبات التنظيمية واتحادات المستخدمين) والعمل على تنفيذها طبقًا لتصميم المشروع . وسيتم قياس مدى التقدم فى تحقيق معايير الهدف التنموى للمشروع ومعايير الأداء المتوسط فى مقابل المؤشرات الرئيسية التالية :

الجدول ١ - المحصلة الرئيسية ومؤشرات النتائج المتوسطة

المؤشرات الرئيسية		خط الأساس	القيم المستهدفة			
			٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الهدف التنموى للمشروع	تشغيل ذو موارد مالية مستديمة لنظام المياه السطحية	-	-	-	٪١٠٠	-
	متوسط المياه المستخدمة لكل هكتار سنويا	-	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا
معايير الأداء المتوسط (١)	التقدم فى عملية الإنشاء والتشغيل المالى الناجح لنظام المياه السطحية (التقدم الفعلى فى مقابل التقدم المخطط له)	صفر	٪١٥	٪٧٥	٪١٠٠	٪١٠٠
معايير الأداء المتوسط (٢)	تقدم برنامج الربط (الفعلى مقابل المخطط له)	صفر	صفر	٪١٠	٪٥٠	٪١٠٠
معايير الأداء المتوسط (٣)	نسبة تمثيل المزارعين فى اجتماعات صناعة القرارات الرئيسية	صفر	٪٥٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

٢ - مكونات المشروع :

يتكون المشروع من تصميم وإنشاء وتشغيل نظام للمياه السطحية وبرنامج الربط (٢٠٥ مليون دولار أمريكى) . ويقوم هذا المكون بتمويل تصميم وإنشاء وتشغيل نظام رى بالمياه السطحية وبرنامج ربط داخل منطقة المشروع ؛ مع مراعاة المتطلبات البيئية والاجتماعية المحددة فى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وفى إطار سياسة إعادة توطين المزارعين . ومن المقدر أن تتضمن منطقة المشروع حوالى من ٢٥٢٠٠ إلى ٣٧٨٠٠ هكتار (ما يعادل ٦٠٠٠٠ إلى ٩٠٠٠٠ فدان) فى غرب الدلتا . وقد تم تنفيذ أعمال التصميم المبدئى خلال دراسات الإعداد الفنى التى اعتمدت على « أسلوب التخطيط على أساس الحاجة » ؛ حيث تم التوصل إلى خيارات التصميم الفنى بناء على استعداد المزارعين

لدفع مقابل الربط عن طريق تعريفة محددة يتفق عليها . كما تم اختيار نظام المواسير كأفضل اختيار بالنظر إلى مزاياه التى تميزه عن أنظمة الترع المكشوفة خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الجيد للموارد المائية والحد من المخاطر الاجتماعية والبيئية . على أن يقوم المشغل الخاص المسند إليه إنشاء وتشغيل النظام باستكمال التصميم النهائى على أساس طويل الأجل . وستقوم الحكومة المصرية بتوفير حصة ثابتة من الموارد المائية لمنطقة المشروع على أساس متوسط المتطلبات السنوية المقدرة بـ ١٢٣٧٦ متراً مكعبًا سنويًا للهكتار الواحد (ما يعادل ٥٢٠٠ م^{٣} سنويًا للفدان الواحد) . وقد تم وضع التصميم الأولى للمشروع بحيث يفى بالحد الأقصى للطلب فى أشهر الصيف وفى خلال العام يقترب الاستخدام الكلى من إجمالى الحصة السنوية المخصصة . وبناء على ذلك فإنه من المتوقع أن يفى نظام المياه السطحية بمعظم احتياجات الموارد المائية للمساحات المنزرعة التى سيتم ربطها بالمشروع مما يسمح للخزانات الجوفية بإعادة الامتلاء وانتفاع المزارعين فى المناطق المجاورة .

وتبلغ التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع ٢٠٥ مليون دولار أمريكى ؛ متضمنة قرض الوكالة الفرنسية للتنمية البالغ ٢٥ مليون يورو وقرض البنك الدولى (البنك الدولى للإنشاء والتعمير) البالغ ١٤٥ مليون دولار أمريكى . ويقوم المزارعون والمشغل الخاص بتمويل الجزء المتبقى (حوالى ٣٠ مليون دولار أمريكى) .

٣ - المشروعات التكميلية :

تم تحديد مشروعين تكميليين والواجب إضافتهما للمشروع ضمانًا لنجاحه . ويمول هذان المشروعان من خلال تقديم منحة فرنسية تسمى « برنامج تعزيز القدرات التجارية PRCC » ؛ (أنظر المكون (٢) أدناه ، بالإضافة لمنحة مقدمة من حكومة هولندا (أنظر المكون (٣) أدناه) .

المكون (٢)[٢] الدعم الفنى طبقًا لحاجة السوق وصغار ومتوسطى المزارعين (بتكلفة تبلغ ١,٥ مليون يورو) . ويوفر هذا القسم من المشروع الدعم الفنى طبقًا لحاجة

(٢) لم يرد ذكر القسم (١) فى النص الأجنبى .

السوق وصغار ومتوسطى المزارعين فى منطقة المشروع وذلك بهدف زيادة حصتهم فى السوق على المستويين المحلى والدولى . وسيتم تمويل هذا المكون مبدئيًا من خلال منحة مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية ، كما ستقدم المساعدة الفنية لصغار ومتوسطى المزارعين والتجار ومصنعى الأغذية بهدف زيادة حصة منتجات غرب الدلتا (سواء الطازجة أو المصنعة) فى الأسواق المحلية والدولية . كما تقدم المساعدة الفنية لصغار ومتوسطى المزارعين والتجار والمصدرين ومصنعى الأغذية فى المجالات التالية :

(أ) الإنتاج وتكنولوجيات ما بعد الحصاد وإدارة المزارع لصغار ومتوسطى المزارعين وذلك لتحسين القدرة التنافسية وجودة المنتجات ؛

(ب) استطلاعات السوق (تتضمن جمع المعلومات من الأسواق وتحليلها وتحليل المنافسات فى السوق) على مستوى السوق المحلى وأسواق التصدير واللوجستيات اللازمة لصغار المزارعين والتجار والمصدرين للبحث عن أسواق جديدة و / أو زيادة حصتهم فى السوق ؛

(ج) تصنيع الأغذية وتعبئتها وتسويقها بالنسبة لمصنعى الأغذية لتحسين القدرة التنافسية و / أو طرح منتجات غذائية جديدة ؛

(د) الترتيبات التنظيمية للمزارعين والتجار و / أو مصنعى الأغذية للعمل بأسلوب منسق فى نطاق المنظمات الرسمية أو غير الرسمية لتحقيق وفرات النطاق (يعتمد على زيادة الإنتاج مع تخفيض تكاليف وحدات الإنتاج) وتحسين القدرة التنافسية لسلسلة العرض .

المكون (٣) - دعم التنمية المؤسسية وبناء قدرات وحدة إدارة المشروع ، المكتب التنظيمى ومجلس مستخدمى المياه (٦,٤ مليون دولار أمريكى) . ويتم تمويل هذا القسم من خلال منحة الحكومة الهولندية وبموجبه تدعم عملية بناء وتنمية الطاقات بوزارة الموارد المائية والرى لإدارة عقد شراكة القطاعين العام والخاص واستشارى الإشراف على الإنشاءات والإشراف التنظيمى وهيئة مجلس مستخدمى المياه وذلك بما يتفق مع سياسة الإصلاح المؤسسى التى تتبناها وزارة الموارد المائية والرى . كما يدعم هذا المكون أنشطة نشر منهج شراكة القطاعين العام والخاص الذى يتبناه المشروع لتطبيقه فى مناطق أخرى داخل جمهورية مصر العربية وجيرانها من دول حوض نهر النيل .

وتشمل الأنشطة الرئيسية لبناء القدرات الممولة فى إطار هذا المكون : (١) تعزيز وحدة إدارة المشروع وأنشطة إدارة العقد والتى ستتولى مراقبة الأمور التعاقدية بين وزارة الموارد المائية والرى ومؤسسة القطاع الخاص بشأن كافة النواحى الخاصة بمراحل التنفيذ؛ بما فى ذلك الالتزام بالضوابط البيئية والاجتماعية خلال تنفيذ المشروع ، متضمنا مراقبة المياه الجوفية ؛ (٢) بناء قدرات المكتب الاقتصادى التنظيمى لضمان مراقبة تنظيمية فعالة والتعامل العادل مع مصالح المزارعين والمشغل الخاص؛ و (٣) بناء قدرات مجلس مستخدمى المياه الذى تم تشكيله لمراقبة العلاقة بين المزارعين فيما يتعلق بالحقوق واستخدام مصادر المياه السطحية والجوفية . وبالنظر للطبيعة الفريدة لترتيب معاملات شراكة القطاعين العام والخاص ، فإن الدعم الفنى سيوفر أيضًا مهندسى الإشراف والرقابة الفنية على المؤشرات الفنية الرئيسية التى تحققت .

الملحق الثانى - تكلفة المشروع وخطة التمويل

تفصيل إيضاحى لتكلفة المشروع (بالمليون جنيه مصرى) (١ جم = ١٢ , ٠ يورو) :

الهيكل	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	الإجمالى
إيداعات من المزارعين	٢٥	١٩	-	٤٥
نقد متحصل عليه داخليا	-	٢٤	٤٧,١٩	٧١
المساهمة فى رأس المال	٢٩	٣١,٧٢	٢١,٢٧	٨٢
مساهمة القرض (البنك الدولى والوكالة الفرنسية للتنمية)	٢٤٨,٩٥	٣٣٥,٨٠	٣١٢,٠٥	٨٩٧
الإجمالى	٣٠٣,٣٤	٤١٠,٥٢	٣٨٠,٥٢	١,٠٩٤,٣٨

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قرضًا بالدولار الأمريكى (يبلغ ١٤٥ مليون دولار أمريكى) لجمهورية مصر العربية التى ستقوم بتحويله إلى الجنيه المصرى وذلك لإتاحته للمشغل الخاص الذى يقع عليه الاختيار للعمل بالمشروع .

وتقدم الوكالة الفرنسية للتنمية قرضًا باليورو (يبلغ ٢٥ مليون يورو) لجمهورية مصر العربية التى ستقوم بتحويله أيضًا إلى الجنيه المصرى وذلك لإتاحته للمشغل الخاص الذى يقع عليه الاختيار للعمل بالمشروع .

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٦٣) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ بشأن الموافقة على اتفاق التسهيل الائتمانى بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ خمسة وعشرين مليون يورو للمساهمة فى تمويل مشروع رى غرب الدلتا الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٣ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التسهيل الائتمانى بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ خمسة وعشرين مليون يورو للمساهمة فى تمويل مشروع رى غرب الدلتا الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٣

ويعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/٢٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢١

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط